آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

على الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي

طلال بن عبدالعزيز آل سعود

obeikandl.com

ⓒ المكتبة الخاصة لطلال بن عبدالعزيز آل سعود، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل سعود، طلال بن عبدالعزيز

آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي. / طلال بن عبدالعزيز آل سعود. - الرياض، ١٤٢٤هـ

١١٣ص، ١٤ × ٢١ سم

ردمك: ٢-٢٣١-٤٠-٩٩٦٠

١- الجات ٢- الاتفاقيات التجارية أ- العنوان

ديوي ٣٨٢,٩١ ١٤٢٣/٤٥٦٥

ردمك: ٢-٢٣١-٤٠-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ٤٥٦٥ /١٤٢٣

الناشر

المكتبة الخاصة لطلال بن عبدالعزيز آل سعود

بالتعاون مع

جامعة الكويت ـ كلية العلوم الإدارية ـ مركز التميز في الإدارة

وحدة منظمة التجارة العالمية

جامعة الكويت
كلية العلوم الإدارية
مركز التميز في الإدارة
وحدة منظمة التجارة العالمية
ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة ١٣٠٥٥
الكويت
هاتف: ٤٨٢٤٨١٤
فاكس: ٤٨٢٤٨١٧
البريد الإلكتروني: mouneer@cas.kuniv.edu.kw

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

وحدة البحوث والدراسات
ص.ب ٩٣٠ الرياض ١١٤٢١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٤١٨٨٨٨
فاكس: ٤٤١١٨٣٣
البريد الإلكتروني: info @ pltalal.org
موقع الإنترنت: www. pltalal.org

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
- تقديم	٧
- تمهيد	١١
- نظرة شاملة إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد في ظل اتفاقيات «الجات» ومنظمة التجارة العالمية	١٥
- الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية حساب الفرص والمخاطر	٢٥
- دول مجلس التعاون الخليجي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية	٣٣
- التحدي أمام دول مجلس التعاون صادرات البتروكيماويات والاتحاد الجمركي	٣٩
- الخاتمة	٥١

obeikandl.com

obeikandl.com

تقديم

حينما انتهيت من قراءة المقال الذي نشرته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م، لصاحب السمو الملكي الأمير/ طلال بن عبدالعزيز آل سعود، أدركت ما احتوى عليه المقال من رؤية شاملة ثاقبة، تنم عن حقيقة امتلاك سموه للمقدرة اللافتة للنظر لشرح وتبسيط أعقد الأمور والقضايا التي تناولتها منظمة التجارة العالمية W.T.O، وهي المنظمة التي كثر عنها الحديث، ليس فقط على المستوى الأكاديمي وإنما -أيضًا- على مستوى وسائل الإعلام والرأي العام، وذلك لما لها من آثار على التجارة العالمية وانعكاس ذلك بالضرورة على الدول النامية والعربية والخليجية.

لقد كان «مركز التميّز في الإدارة» التابع لكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت قد أنشأ آنذاك -في يوليو ٢٠٠١م- وحدة منظمة التجارة العالمية W.T.O.U، وشرفني بالإشراف على أعمالها، وقد تولدت لدي -بعد قراءة المقال- فكرة تعميم فائدة هذه الرؤية الاستشرافية لسموه، والاستفادة منها لتكون باكورة أعمال الوحدة.

وبعد مناقشة الفكرة مع إدارة الجامعة ومشورة سعادة الفاضل الدكتور/ يوسف حمد الإبراهيم وزير المالية ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حول الموضوع، فقد لاقت الفكرة الاستحسان والتشجيع من قبل الجميع، وقامت -بالفعل- إدارة

الجامعة بدعوة الأمير/ طلال بن عبدالعزيز آل سعود رسميًا للتفضل بإلقاء محاضرة عامة حول آثار المنظمة على الدول العربية والخليجية وذلك في ٢٠٠١/١١/٦م في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت بغاية تعميم الفائدة على أكبر قدر ممكن من المهتمين بالموضوع.

لقد كان الهدف -أيضاً- من المحاضرة هو الاستفادة من أفكار سموه التي جاءت لتتكامل مع أهداف الوحدة، ولتسهل وضع استراتيجية عمل لها، ولتؤكد الاهتمام والهم المشترك بتنمية الكوادر الوطنية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وعن مضمون المحاضرة، فلقد انتقلت محتويات المحاضرة بأسلوب سلس جدًا من العرض الشمولي العام لتاريخ ولادة المنظمة وآثارها العامة في تحرير التجارة العالمية متدرجة نحو ما يتعلق بالدول العربية والخليجية، وذلك من خلال أربع نقاط أساسية مثلت محاور المحاضرة. حيث تناول المحور الأول النظرة الشمولية للاقتصاد الدولي الجديد في ظل اتفاقيات الجات متعددة الأطراف، ثم ولادة منظمة التجارة العالمية لتقدم تمهيدًا سريعًا ومبسطاً، ليكون مدخلاً للمحور الثاني المتعلق بحساب الفرص والمخاطر المتوقعة على الدول العربية عمومًا، والناجمة عن المنظمة، ولتشكل مظلة للمحور الثالث الخاص بانعكاس آثار اتفاقيات الجات

والمنظمة على دول مجلس التعاون بنظرة جامعة شاملة، جمعت الأساسيات، وتركت التفاصيل والدقائق للفنيين المختصين. مما نتج عنه المحور الرابع والأخير الذي جمع وعرض التحديات أمام دول مجلس التعاون، وآلية وسبل مواجهة هذه التحديات.

ولما جاءت التصورات وتحليلات المحاضرة متوافقة تمامًا مع توجهات وأهداف وحدة منظمة التجارة العالمية W.T.O.U، تمكن القائمون على تنظيم المحاضرة من صياغة توصيات مثلت ركيزة هامة في الخطة الاستراتيجية لعمل الوحدة، كما نتج عنها تتويج أعمال الندوة بقبول سمو الأمير/ طلال بن عبدالعزيز آل سعود رسميًا بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥م، الرئاسة الفخرية للوحدة، مما يؤكد دعم سموه غير المتناهي لأهداف الوحدة.

وارتأت المكتبة الخاصة لصاحب السمو الملكي الأمير/ طلال ابن عبدالعزيز آل سعود بالتعاون مع W.T.O.U أن تنشر المحاضرة في هذا الكتيب توخيًا لنشر الفائدة، وتعميم ما جاء بها من أفكار ورؤى استشرافية ستخدم القارئ في الدول العربية والخليجية، وكباكورة تعاون مثمر بين المكتبة الخاصة لسموه ووحدة منظمة التجارة العالمية W.T.O.U.

والله الموفق لما فيه الخير للجميع..

د. أحمد منير نجار

مشرف وحدة منظمة التجارة العالمية

بجامعة الكويت

obeikandl.com

تمهيد

أود أن أستهل هذا الحديث بالشكر للإخوة والأخوات الذين وجهوا إليّ هذه الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا المحفل العلمي المتميز، وأخص بالذكر معالي الأخ الدكتور يوسف حمد الإبراهيم وزير المالية ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ومعالي الأخ الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي، والأخت الدكتورة فايزة محمد الخرافي مديرة جامعة الكويت.

كما أخص بالشكر مركز التميز في الإدارة في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وهو حقيقة اسم على مُسمى نظرًا لاهتمامه بالقضايا التي تمثل تحديات لأمتنا، وجهد المركز في هذا المجال يستحق كل الإشادة والتقدير.

والحقيقة أنني لم أتردد في قبول هذه الدعوة للحديث عن "آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي" لسببين:

- السبب الأول هو اهتمامي الشخصي بهذا الموضوع، وهو أمر قد يعرفه عني بعض الحضور هنا.

- أما السبب الثاني فهو إيماني العميق بأن اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية WTO تمثل التحدي الأول الذي يواجه

openkandil.com

الاقتصاد العربي في الفترة القادمة، والتحدي الذي تمثله هذه الاتفاقيات يمثل جزءًا من تحديات أوسع تتعلق كلها بكيفية صياغة علاقاتنا الدولية -بجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية- مع العالم الخارجي في زمن العولمة.

والحقيقة أن لديّ اقتناعًا بأن هذه الندوة التي أتشرف بالمشاركة فيها اليوم، هي خطوة على الطريق الصحيح لتناول هذه التحديات بأسلوب علمي يقوم على الموضوعية، من خلال توضيح المنافع والمكاسب، والتحذير من المخاطر والخسائر.

وتلاحظون أنني أقول: إن الجات ومنظمة التجارة العالمية تمثل تحديًا، ولا أقول إنها تمثل عدوًا أو وحشًا خرافيًا يوشك أن ينقض علينا ويبتلعنا، كما يحاول البعض تصويرها لنا.

فالتحدي يفترض فيه أن يحفز الهمم، ويشحذ العزائم لمواجهته، أما العدو فلا سبيل إلا محاربته أو مقاطعته على أقل تقدير، التحدي ينطوي دائمًا على فرص ومخاطر.. منافع وخسائر، والمهارة هنا أن نحاول تعظيم الفرص مع تقليل المخاطر، وأن نسعى إلى جني المنافع مع محاولة تجنب الخسائر. أما العدو فيمثل شرًا خالصًا لا نفع من ورائه، وخسارة صافية لا مكسب فيها.

إن الجات ومنظمة التجارة العالمية -وفقًا لهذا المنهاج- هي تحدٍ، وليست عدوًا، وذلك لأنها تحمل مخاطر في الوقت نفسه

الذي تنطوي فيه على فرص ومزايا، وما اجتماعنا اليوم إلا اعترافًا ضمنيًا بهذا المعني.

فنحن هنا لكي نقيس بميزان العقل قدر المنافع والخسائر المترتبة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكي نبحث عن سُبل لتعظيم استفادتنا من هذه المنظمة، وتقوية مواقفنا التفاوضية فيها، وتقليل الخسائر المترتبة من جراء الانضمام إليها، إذا كان ثمة خسائر.

وعندما أخذت في ترتيب أفكاري في موضوع «آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي»، وجدت أن الأمر لا يمكن تناوله إلا في إطاره الأوسع، الذي يتيح لنا أن نرى الصورة بكاملها.

لذلك رأيت أن أتناول في كلمتي أربع نقاط رئيسية، لا غنى عنها -من وجهة نظري- لفهم موضوعنا على نحو صحيح، وهذه النقاط هي:

أولاً- نظرة شاملة إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد، في ظل اتفاقيات الجات، ومنظمة التجارة العالمية.

ثانيًا- الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية: حساب الفرص والمخاطر.

ثالثًا- الجات ودول مجلس التعاون الخليجي: نظرة شاملة.

رابعًا- التحديات أمام دول مجلس التعاون الخليجي وكيفية مواجهتها.

obeikandl.com

أولاً: نظرة شاملة إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد في ظل اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية

الجات كما تعرفون هي اختصار للعبارة الإنجليزية (General Agreement on Tariffs and Trade) التي تعني «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة»، وهي اتفاقية دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقبل الانضمام إليها.

وقد ارتفع عدد الدول الأعضاء من ٢٣ دولة عند إبرام هذه المعاهدة عام ١٩٤٧م إلى ١١٨ دولة في أوائل سنة ١٩٩٤م، ثم ازداد هذا العدد زيادة كبيرة في السنين القليلة الماضية خصوصًا مع إنشاء منظمة التجارة العالمية في سنة ١٩٩٥م، ليصل إلى ١٤٤ دولة في نوفمبر ٢٠٠١م.

وكان أهم الأعمال التي قامت بها الجات هو تنظيم جولات متعاقبة -وصعبة ومطولة- من المفاوضات حول التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المُنظمة للتجارة الدولية بين الدول التي تقبل الانضمام إلى الاتفاقية.

وقد بلغ عدد هذه الجولات ثماني جولات، بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت أعمالها في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣م والمعروفة بجولة أورجواي، وبمقتضى نتائج جولة أورجواي، تحولت الجات

obeikandl.com

إلى منظمة دولية ذات كيان قانوني، هي منظمة التجارة العالمية، وكان ذلك في عام ١٩٩٥م. وقد حرصت على التذكير بهذه النبذة التاريخية لسبب أقصده، وهو التمييز بين الجات ومنظمة التجارة وبين العولمة الجارية الآن. فنحن نلاحظ أن الجات بدأت منذ أكثر من نصف قرن، أي قبل العولمة بفترة ليست قصيرة.

وبقيام منظمة التجارة العالمية اكتملت أركان النظام الاقتصادي الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففي عام ١٩٤٤م -وبمقتضى اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods- نشأ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإشراف على الموضوعات المتعلقة بالنظام النقدي والمالي الدولي، والخاصة بالتنمية، في حين تم إغفال الجانب المتعلق بالتجارة الدولية، حتى اكتمل المثلث في عام ١٩٩٥م بإنشاء منظمة التجارة العالمية التي تنصب مهمتها على تنمية وتحرير التجارة على المستوى الدولي. والحقيقة أن هذا التأخير يعود في جانب كبير منه، إلى عدم موافقة الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على تبني نتائج مفاوضات هافانا لسنة ١٩٤٧م التي أسفرت عن إنشاء الجات، لأنها كانت ترى في ذلك الوقت أن تحويل اتفاقية الجات إلى منظمة دولية لها الشخصية القانونية،

فيه انتقاص من سيادة الدولة على الأمور المتعلقة بتجارتها الخارجية، وهي أمور بالغة الحساسية.

وتنطلق الجات من افتراض أن إزالة العوائق التي تعترض طريق التجارة الدولية يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، مما يقود بالتالي إلى تقسيم أفضل للعمل على النطاق الدولي ورفع مستوى المعيشة بشكل عام.

ولهذا فقد كان الهدف من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي جرت في إطار الجات هو إجراء تخفيضات متتابعة في الرسوم والتعريفات الجمركية، وإلغاء هذه الرسوم في بعض السلع تشجيعًا لنمو التجارة الدولية بإزالة العوائق والعقبات التي تعترض طريقها.

وهنا يمكن القول بأن وظائف الجات التي صارت الآن منظمة التجارة العالمية، تنحصر في ثلاث نقاط رئيسية:

١- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات التي تتعلق بتنظيم التجارة الخارجية بين الأطراف المتعاقدة.

٢- تنظيم جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة، ومن أجل جعل

العلاقات التجارية بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتوقع، ومن ثم أقل إثارة للمنازعات.

٣- الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول بشأن علاقاتها التجارية، أي القيام بوظيفة (المحكمة الدولية) التي تنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف أو أكثر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

وينبغي ألا يفوتنا في هذه العجالة السريعة التي نحاول من خلالها إلقاء بعض الضوء على دور الجات في النظام الاقتصادي الدولي، أن نذكر -باختصار- بعض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية.

والحقيقة أن هذه المبادئ تعرضت -في كثير من الأحيان- إلى قدر لا بأس به من سوء الفهم وسوء التأويل من جانب من تعودوا النظر إلى النصف الفارغ من الكوب. وتعرضت كذلك إلى سوء الاستخدام من جانب من يتخذون المبادئ ذريعة لتحقيق مصالحهم الذاتية، وهم كثيرون في الدول الصناعية المتقدمة. لذلك فلا مناص هنا من ذكر بعض المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، على أساس أن المعرفة بهذه المبادئ على وجهها الصحيح هي الخطوة الأولى على طريق استفادة الجانب العربي

obeikandl.com

بشكل عام والخليجي بشكل خاص منها، وهي الضمان الوحيد لمواجهة من يحيد عنها من الدول الصناعية المتقدمة.

هناك -أولاً- وهم شائع بأن الدخول إلى منظمة التجارة العالمية يعني أن تقوم الدولة بإلغاء فوري للحواجز التي تفرضها على التجارة، وهذا أبعد ما يكون عن الصحة، فالدخول إلى المنظمة لا يعني سوى التعهد بإزالة هذه القيود بشكل تدريجي من خلال مفاوضات متعددة الأطراف.

ووفقًا لما تراه من مصلحتها الوطنية، وعندما تقوم الدولة بإلغاء هذه القيود على التجارة فإنها تقدم تنازلات Concessions وفقًا لمصطلحات الجات، على أساس أنها تحصل من الدول الأخرى على تنازلات مماثلة.

أما الالتزام الأساسي هنا فهو التزام الدولة بمبدأ الشفافية، أي أن تكون التعرفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، وألا يتم اللجوء إلى القيود غير التعريفة Non Tarrif Barriers مثل نظام الحصص الكمية إلا في حالات خاصة ومن خلال إجراءات محددة في الاتفاقية.

وهناك مبدأ رئيسي آخر مهم في اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، بل إن البعض يعتبره الأساس الذي تقوم عليه هذه

الاتفاقيات، وهو مبدأ الدولة الأَوْلى بالرعاية (MFN) ويعني أن الميزة أو المعاملة التفضيلية التي تمنحها دولة ما لدولة أخرى -وحتى ولو لم تكن هذه الدولة الأخرى عضوًا في الجات- سوف تُمنح مباشرة لكل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، من دون قيد أو شرط، وهناك استثناء أساسي على هذا المبدأ يتعلق بالترتيبات الاقتصادية الإقليمية -مثل مناطق التجارة الحرة- سوف نتعرض له بشيء من التفصيل في مكان آخر من هذه المحاضرة.

أما المبادئ الأخرى التي تقوم عليها الجات فيمكن تلخيصها في مبدأ المعاملة الوطنية، ويقضي بمعاملة السلع المستوردة بنفس الطريقة التي تُعامل بها السلع الوطنية من حيث خضوع الضرائب والرسوم للقوانين وخلافه، وذلك بعد مرور السلع المستوردة من المنطقة الجمركية.

وهناك مبدأ (عدم التمييز) ويقضي بمعاملة السلعة المستوردة من أي دولة بنفس الطريقة التي تُعامل بها هذه السلعة عندما يتم استيرادها من دولة أخرى. وهناك مبدأ تجنب سياسة الإغراق، وهو مبدأ ثابت في اتفاقيات الجات الأولى في عام ١٩٤٧م، ويقضي بإلزام الأطراف المتعاقدة -أي الأعضاء في الاتفاقية- بعدم تصدير منتجاتهم بسعر يقل عن السعر الطبيعي لهذه المنتجات في

بلادهم، إذا كان من شأن ذلك إيقاع ضرر جسيم بالمنتجين المحليين في الدول المستوردة.

وهناك مبدأ تجنب دعم الصادرات، خصوصًا إذا كان هذا الدعم، في صورة إعانة، يؤدي إلى إيقاع الضرر بطرف متعاقد آخر سواء أكان مستوردًا أم مصدرًا.

وهناك أخيرًا، مبدأ المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية، وقد تبنته اتفاقية الجات في عام ١٩٦٥م، وتم النص عليه في الجزء الرابع من المعاهدة الذي يتناول قضية (التجارة والتنمية) وهذا الجزء من المعاهدة ينص على إعفاء الدول النامية من تقديم مقابل كامل لكل ما تقدمه الدول الصناعية المتقدمة من تنازلات أو تخفيضات جمركية.

وأضافت جولة طوكيو من المفاوضات متعددة الأطراف (١٩٧٣-١٩٧٩م)، ما يُعرف بقاعدة التمكين The enabling clause ومعناها أن الأطراف المتعاقدة، قد تمكن الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها، وحثها على المشاركة على نطاق أوسع في التجارة العالمية.

ومن خلال هذه القاعدة يمكن للدول النامية الحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة، لا يجري تعميمها على بقية

الأطراف المتعاقدة، أي أن هذه المزايا تعتبر استثناءً من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وبعد؛ فهذه كانت خلفية عامة عن منظمة التجارة العالمية، والمبادئ التي تقوم عليها، والفلسفة النظرية التي تستند إليها، قصدت أن أعرضها في بداية هذه المحاضرة لكي نتعرف على الحدود التي ترسم النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي علينا التعامل معه شئنا أم أبينا.

مبادئ الجات ومنظمة التجارة العالمية -أيها الأخوات والإخوة- تنطوي على قدر لا بأس به من الإيجابيات. فلا شك في أن مبادئ الشفافية والمعاملة الوطنية وعدم التمييز تفتح مجالاً أوسع أمام السعي إلى تطوير الميزة النسبية، وإلى التركيز على إنتاج سلع ذات توجه تصديري، فالمنافسة تؤدي إلى التجويد والإتقان، في حين أن البقاء خلف أسوار الحماية والدعم -كما أثبتت التجربة في كثير من دولنا العربية- لا يؤدي إلا إلى الإهمال في غياب المنافسة، والتقاعس عن التحسين في ظل الحماية، والحقيقة التي لا بد أن نواجهها جميعًا هي أن المنتج العربي قد استراح إلى هذه الأسوار التي وفرتها له الحماية، ولم يعتبرها إجراءً استثنائيًا مؤقتًا يهدف أساسًا إلى بناء صناعة وطنية قوية، وإنما أخذها كمسلمة وكإجراء دائم، وكأن لسان حال المنتجين العرب يقول: «ولماذا السعي إلى

التجويد طالما أن الأسواق المحلية مضمونة في ظل الحماية، والربح متحقق في ظل الدعم؟».

وليس معنى هذا الكلام أن مبادئ منظمة التجارة العالمية تشكل خيرًا خالصًا، فلا شك أن بعض هذه المبادئ يمثل في بعض الحالات، ما يمكن اعتباره إجحافًا بالدول النامية بما فيها الدول العربية ومنها الخليجية. ولا شك في أن بعض هذه المبادئ يستعمل من جانب الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية العملاقة بما لا يتوافق مع روح منظمة التجارة ولا مع الأساس الذي قامت عليه، كما لا يتوافق مع الظروف الخاصة للدول النامية.

obeikandl.com

obeikandl.com

ثانيًا: الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية
حساب الفرص والمخاطر

غني عن البيان أن الاقتصاد العربي سوف يتأثر تأثرًا كبيرًا باتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. ونحن هنا نتكلم عن الاقتصاد العربي في مجموعه، وإن كان ذلك لا ينفي أن تختلف التأثيرات المتوقعة من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى.

وعندما نقول إن الاقتصاد العربي سوف يتأثر بمنظمة التجارة العالمية بشكل ملحوظ، فإن هذا لا يعد سوى انعكاسًا لجملة من الحقائق البسيطة، أهمها أن هناك اعتمادًا كبيرًا على التجارة الخارجية في الوطن العربي -في جانبي الصادرات والواردات-، فالتجارة الخارجية تتجاوز نصف الناتج الإجمالي في بعض الدول العربية، وتمثل المنتجات الصناعية ٧٥٪ من الواردات العربية، أما الصادرات العربية فتتكون أساسًا من المواد الأولية، وأهمها النفط.

هذه -باختصار- أهم معالم التجارة الخارجية في الوطن العربي، وهي توضح لنا إلى أي مدى يمكن أن يكون النظام الجديد للتجارة العالمية بالغ التأثير بالنسبة لمنطقة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التجارة الخارجية.

ولا شك في أن الكثير من القضايا التي تهم الدول العربية قد بقيت خارج اهتمام اتفاقيات الجات لا لشيء إلا لأنها لم تجد من يدافع عنها.

والسؤال هنا لماذا لم تدافع الدول العربية بصفة عامة والنامية بصفة خاصة عن حقوقها، وعن أحقية السلع والمنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في دخول أسواق الدول المتقدمة؟ وأين كانت الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية في المفاوضات التجارية المتعاقبة؟

الحقيقة التي لا بد أن نواجه أنفسنا بها أننا كنا -لفترة طويلة- على هامش هذه المفاوضات، وكأنها تخص أطرافًا آخرين، وكأنها لن تؤثر -إن آجلاً أو عاجلاً- على مصالحنا وتجارتنا.

إن الفلسفة الأساسية التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية هي فلسفة الليبرالية الاقتصادية. التي تقوم على التخصص والميزة النسبية، ونحن -في معظم الوطن العربي- عشنا فترة طويلة نعادي هذه الفلسفة ولا نعترف بها، واتبعنا بدلاً منها السياسة الحمائية والإحلال محل الواردات، وتبنينا شعارات طموحة -وإن كانت غير واقعية- مثل شعار (من الإبرة إلى الصاروخ)، وبالغنا في الدعم ولم نركز جهودنا -مثل دول شرق آسيا التي صارت تعرف بالنمور- على إقامة صناعات ذات توجه تصديري.

وكانت النتيجة الأساسية لاتباع هذه السياسات هي بقاؤنا على هامش النظام الاقتصادي الدولي، الذي كانت الجات تمثل إحدى ركائزه الأساسية.

وعندما أفقنا على التغيرات العالمية المتسارعة، وعلى الاقتصاد الدولي الذي صار أكثر ترابطاً في الفترة الأخيرة، كنا قد فقدنا الكثير من ميزاتنا التنافسية، والمشكلة أنه بعد نهاية جولة أورجواي، وبعد قيام منظمة التجارة العالمية، لم يعد الخطر يتوقف على تهديد أسواقنا في دول العالم الأخرى في ظل منافسة من سلع أجود وأرخص، وتعتمد على أساليب أحدث في الدعاية والتسويق.

وإنما صار الخطر الحقيقي يكمن في خسارة أسواقنا الداخلية نفسها في ظل تعميم مبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز والدولة الأولى بالرعاية، وفي ظل التآكل التدريجي لنظام التفضيلات المعمم (GSP) الذي كان يمثل حصنًا أخيرًا يحمينا في مواجهة منافسة عالمية شرسة.

وعلى سبيل المثال، فإنه بحسب الاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها في جولة أورجواي، تم التعهد بتخفيض التعريفات الجمركية على واردات المنتجات الزراعية بنسبة تبلغ ٣٦٪ في حالة الدول المتقدمة، و٢٤٪ في حالة الدول النامية (التي تقع في نطاقها

الدول العربية). ويتم التخفيض خلال ست سنوات في حالة الدول المتقدمة، وخلال عشر سنوات في حالة الدول النامية، فهل أعددنا العدة لمواجهة هذا التحدي؟

من ناحية أخرى، اتصالاً بموضوع الزراعة وتأثير منظمة التجارة العالمية عليها، فالكثير من الخبراء يتوقعون أن يؤدي تحرير المنتجات الزراعية -الذي تم التوصل إليه خلال جولة أورجواي- إلى ارتفاع في أسعار الغذاء. فمن ناحية سيؤدي تخفيض الدعم المحلي «بنسبة ٢٠٪ خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة ١٣,٣٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية»، سيؤدي تخفيض هذا الدعم إلى حصول المزارعين على دخل أقل، وهذا قد يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض التعرفة الجمركية سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وبالتالي إلى زيادة الطلب عليها مما يؤكد اتجاهًا إلى الارتفاع في المستقبل.. وهذا كله سوف يقود إلى زيادة فاتورة الغذاء التي تتحملها الدول العربية، التي تُعتبر بشكل عام مستوردة شبه صافية للمواد الغذائية، فهل أعددنا العدة لمثل هذا الموقف؟

ولكي أدلل على ما سعيت إلى بيانه في بداية هذا الحديث، دعوني أقول إنه حتى في هذه الناحية -ناحية ارتفاع أسعار

المنتجات الزراعية- التي يمكن أن يعتبرها الكثيرون أحد الآثار السلبية المُباشرة التي ستطولنا بسبب منظمة التجارة العالمية، حتى هذه الناحية يمكن اعتبارها -إذا نظرنا إلى النصف الملآن من الكوب- فائدة غير مباشرة.

كيف يكون هذا؟ المثل يقول «رب ضارة نافعة» والارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة، والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية، يمكن أن يمثل دافعًا للدول العربية لتحسين إنتاجيتها في قطاع الزراعة والتوسع في الإنتاج الزراعي بشكل عام. والأمر مرهون هنا باتخاذ السياسات الملائمة التي تكفل استفادة المزارعين المحليين من ارتفاع الأسعار مما يحفزهم على التطوير والتحسين.

وقل مثل هذا عن الصناعة فتحرير التجارة في الكثير من القطاعات، وما يؤدي إليه هذا التحرير من احتدام المنافسة سوف يمثل حافزًا أمام الصناعة المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة.

ومرة ثانية؛ فإن الأمر هنا رهن بما يُتخذ من سياسات تكفل تحقيق هذا الهدف، فهذه السياسات هي التي تضمن أن تكون المنافسة دافعًا لتطوير وتحسين الصناعة الوطنية، بدلاً من أن تؤدي إلى الإجهاز عليها.

نقول: إن هذه المخاطر حقيقة ولكنها ليست حتمية، ويمكن للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تفاديها إذا تم التطبيق

الجدي الأمين لاتفاقات أورجواي، أما المزايا التي يمكن أن تعوض هذه الخسائر، بل ويمكن أن تزيد عليها، فإنها ترتبط بإرادة الدول العربية على استغلالها والاستفادة منها.

وإذا كان لنا أن نقيّم النظام الجديد للتجارة العالمية من منظور الآثار المتوقعة على بعض الاقتصادات العربية فيمكن القول بشيء من التعميم: إن الدول التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء، وهذا هو حال أغلب الدول العربية، سوف تتحمل أعباء أكثر في تأمين غذائها. وقد ذَكرت بعض التقديرات أن تكلفة استيراد الغذاء بواسطة الدول العربية مجتمعة ربما ترتفع من مستواها الحالي وهو ١١,٣ مليار دولار إلى نحو ١٥ مليار دولار سنويًا، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة السكان من جهة أخرى.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن هناك إمكانية للاستفادة من ارتفاع أسعار بعض المنتجات الأخرى التي تصدرها بعض الدول العربية كالخضراوات والفواكه، وهناك بعض الدول التي ستستفيد من ميزتها النسبية في مجال المنسوجات والملابس مثل مصر والمغرب.

ولكن بالتأكيد فإن اتفاق حماية الملكية الفكرية، وكذلك الاتفاق المتعلق بتحرير الخدمات لن يكونا في صالح الدول العربية، فسوف تزيد تكلفة الحصول على التقنية وحقوق التصنيع والعلامات التجارية.

وبالنسبة إلى مسألة تحرير الخدمات فسوف تزيد مزاحمة موردي الخدمات الأجانب لمنتجي الخدمات المحليين في أسواقهم الوطنية.. ولكن؛ وأنا أحاول التركيز على هذا المعنى في هذه المحاضرة، فإن هناك إمكانية لاستفادة بعض الدول العربية من بعض أوجه حماية الملكية الفكرية، التي تبدو وكأنها شر محدق وخطر أكيد، فبالنسبة لبعض الدول تعد حماية الملكية الفكرية مكسبا للمؤلفين والفنانين.. وبعض الدول الأخرى سوف تستفيد من مسألة تحرير الخدمات خصوصًا فيما يتعلق بالسياحة.

openkandl.com

obeikandl.com

ثالثًا: دول مجلس التعاون الخليجي
واتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي الست بموقع متميز، وغريب في الوقت نفسه، في الاقتصاد العالمي، فهي تنتج ما لا تستهلك، وهذا يتيح لها إمكانيات هائلة للتصدير. خصوصًا وأن السلعة الأساسية التي تتخصص في تصديرها هي سلعة حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي وهي البترول. بل إنها، بمعنى من المعاني، تعتبر عصب هذا الاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن دول مجلس التعاون الخليجي تستهلك ما لا تنتج، وهذا يضعها في موقف تعتمد فيه على التجارة الخارجية لتأمين الكثير من السلع الضرورية، سواء أكانت سلعًا إنتاجية لها تأثير على الإنتاج الصناعي والتنمية بوجه عام، أم كانت سلعًا استهلاكية مهمة مثل المواد الغذائية.

إن دول مجلس التعاون الخليجي -والحال هكذا- في وضع يفرض عليها الاهتمام بما يجري على ساحة الاقتصاد الدولي من تغيرات، على أساس أن هذه التغيرات -ومن أهمها بالطبع إنشاء منظمة التجارة العالمية- تمسها بصورة مباشرة، وتحمل تأثيرًا مباشرًا على مصالحها الحيوية، وربما يعود هذا لكون السلعة

obeikandi.com

الأساسية لدول مجلس التعاون، وهي (البترول) تقع خارج اهتمامات الجات.

وإضافة إلى ذلك فإن الطلب على النفط ربما يتزايد من جراء ارتفاع الطلب على البتروكيماويات نتيجة خفض التعريفة الجمركية بنسبة ٣٠٪ وسنأتي لهذه النقطة لاحقًا.

ويمكن أن نعزو هذا المكسب أيضًا إلى أن صادرات دول مجلس التعاون من النفط الخام تدخل أسواق الدول المُتقدمة معفاة من الرسوم الجمركية أو تتحمل رسومًا جمركية شديدة الانخفاض.

وكل هذه دلائل على أن الصورة -خصوصًا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي- ليست بالقتامة التي يحاول البعض تصويرها لنا، وأن لهذه الدول ميزات يمكن أن تسهم في تحسين وضعها في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية.

وليس صعبًا أن نضع أيدينا على العقدة الرئيسية في علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بمنظمة التجارة العالمية. فمن المعروف أن السلعة الأساسية التي تتمتع هذه الدول بميزة نسبية طبيعية في استخراجها وإنتاجها، وهي النفط، لم تدخل دورات المفاوضات التجارية المتعاقبة في إطار الجات.

أما لماذا لم يدخل النفط في إطار تلك المفاوضات، فهذا يعود إلى أسباب كثيرة، منها ما يتعلق بهذه الدول نفسها،

ومنـــها ما يتعلق بالدول المستوردة، ومنها ما يتعلق بالنفط كسلعة لها وضعها الخاص في الاقتصاد العالمي.

ولعل أهم هذه الأسباب، أن دول مجلس التعاون لم تنضم إلى اتفاقيات الجات إلا منذ فترة قصيرة، وما زال بعضها مثل المملكة العربية السعودية في الطريق إلى الانضمام إلى المنظمة.

وبالتأكيد فإن البقاء خارج منظمة التجارة العالمية، وخارج إطار الجات هو رفاهية لا تستطيع الكثير من الدول تحملها، فالدولة التي تبقى خارج المنظمة لا تتمتع بالمزايا التي تُمنح للدول الأعضاء دون غيرها، استنادًا إلى مبدأ الدول الأَوْلى بالرعاية والمعاملة الوطنية وعدم التمييز، وما إليه من مبادئ الجات وفي نفس هذا الوقت فإن الدولة غير العضو -التي هي غير ملزمة بما ورد في الاتفاقيات- لا تستطيع درء الآثار السلبية التي تنتج عنها.

ويمكن القول كذلك بأن التفكير في جعل الجات ساحة للتفاوض بين منتجي ومستهلكي النفط هو أمر لم يرد على بال الدول المنتجة، فهي اتجهت -بدلاً من ذلك- إلى تحسين وضعها التفاوضي عن طريق إنشاء منظمة الأوبك في عام ١٩٦١م، والتي صارت الإطار العام الذي تتحرك من خلاله في ساحة الاقتصاد الدولي، ونسيت أن تحسين وضع النفط لا يأتي فقط من المحافظة على مستوى أسعاره، وهذا هو اختصاص منظمة الأوبك، وإنما

أيضًا يأتي من العمل على إزالة ما يعترض صادرات النفط من قيود وضرائب في أسواق الدول المستوردة، وهذا هو اختصاص الجات.

أما السبب الآخر لعدم دخول النفط في مفاوضات التجارة، فهو يرجع إلى غياب الدول النفطية في هذه المفاوضات إما لأنها لم تكن عضوًا في الجات أو لأنها لم تعط أهمية كافية لتلك المفاوضات.

لهذه العوامل بقي النفط خارج إطار اهتمامات الجات، مما سمح للدول المتقدمة باتباع سياسة من شأنها الضغط نزوليًا على الأسعار عند ارتفاعها، عن طريق فرض ضرائب على المنتجات النفطية، تمنع وصول آثار انخفاض الأسعار إلى المستهلكين الأفراد، وبالتالي تحول دون زيادة الطلب أو زيادة الأسعار.

ومثال ذلك ضريبة الكربون التي تفرضها الدول الأوربية على الواردات من البتروكيماويات، وهي أمر وإن كانت له وجاهته -من الناحية البيئية- إلا أنه يعد في التحليل الأخير ظلمًا في حق الدول المنتجة لأنه يضعها في موضع المتحمل لفاتورة نظافة البيئة في الدول المتقدمة التي كانت هي المسؤولة عن تلويثها في المقام الأول.

والمهم في هذا المقام أن نوضح أن الاتجاه العام المستقبلي هو في صالح النفط العربي، فالتقديرات تقول: إن الاحتياطي العام

سوف يتسم بالتركز الشديد في دول الأوبك وفي القلب منها دول الخليج العربية.

من ناحية أخرى فإن التحرير في تجارة البتروكيماويات -بحسب نتائج مفاوضات جولة أورجواي- سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الذي يعد أساس هذه الصناعة وعمادها.

ومما سبق يتضح لنا أن الصورة ليست قاتمة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، بل على العكس يمكن القول بأن احتمالات المستقبل بالنسبة لها تعد أفضل كثيرًا من مثيلاتها من الدول النامية، هذا إذا أحسنت استغلال الفرص المتاحة أمامها خصوصًا في صناعة البتروكيماويات.

وبشكل عام يمكن القول بأن الدخول إلى منظمة التجارة العالمية لن يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.. وهي ميزة لا تتمتع بها الكثير من البلدان النامية، فالحاصل أن النظم الاقتصادية في دول مجلس التعاون تتبع المبادئ الاقتصادية الليبرالية، وهذا سوف يسهل عليها الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. وسوف ييسر عليها التكيف مع أحكام منظمة التجارة العالمية دون حاجة إلى إجراء إصلاحات على هياكلها النقدية المالية كما هو الحال مع دول نامية كثيرة،

obeikandl.com

وهذه ميزة ينبغي أن تجعل دول المجلس أكثر إقبالاً على الاندماج في النظام التجاري الجديد، وأقل خوفًا من الالتزام بأحكامه.

وهناك البعض منا ممن تنتابه المخاوف من تأثير الانضمام إلى منظمة التجارة على قدرة دول الخليج على الحفاظ على منظومة القيم والتقاليد في الداخل، وكنت شخصيًا أحد هؤلاء.. فقد شاع أن المنظمة تجبر الدول على فتح أسواقها لسلع قد تحرم التشريعات الوطنية تداولها، مثلما هو الحال مع المشروبات الروحية، ولكني بحثت في هذا الأمر أثناء زيارتي إلى مقر المنظمة في جنيف بتاريخ ٩ مايو ٢٠٠١م، وأجريت حوارًا مع مديرها ومساعديه وتأكدت أن اتفاقيات الجات واضحة بخصوص هذه النقطة، فالمادة العشرون من اتفاقية الجات تنص على أنه يحق لأي طرف اتخاذ أية إجراءات ضرورية لحماية الأخلاق العامة، أو لحماية صحة أو حياة الإنسان والحيوان والنبات أو لحماية التراث الوطني أو الآثار التاريخية.. إلخ.

ولا أظن أن النص الصريح لهذه المادة، يمكن أن يتم تأويله أو الالتفاف حوله لتهديد الأخلاق العامة والقيم الدينية بدول مجلس التعاون الخليجي، وليس أدل على ذلك من أن دولة الكويت التي سبقت الدول الخليجية إلى الانضمام إلى الجات، ومع ذلك فهي لم تتعرض لإرغامها على فتح أسواقها لسلع تتعارض مع الآداب العامة أو القيم الدينية.

رابعاً: التحدي أمام دول مجلس التعاون
صادرات البتروكيماويات والاتحاد الجمركي

كما أسلفنا في القسم السابق فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب على النفط العربي كنتيجة للتوسع الصناعي الذي سوف تقود إليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وكنتيجة للتوسع في صناعة البتروكيماويات بعد إزالة القيود التعريفية عليها بنسبة تتروح من ٣٠٪ إلى ٤٢٪ وإدخالها في نظام الجات.

ولكن في الوقت نفسه فإن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه جملة من التحديات التي يمكن أن تقلل من مكاسبها المحتملة من وراء زيادة الطلب على النفط، ومن أهم هذه التحديات ما صار يعرف بضريبة الكربون التي سبق أن أشرنا إليها، وهي الضريبة التي تفرضها دول الاتحاد الأوربي على صادرات النفط بدعوى الحفاظ على البيئة.

وكانت مفوضية المجموعة الأوربية «التي صارت الاتحاد الأوربي حاليًا» قد تقدمت إلى مجلس المجموعة بعدد من المقترحات تستهدف تثبيت انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٥م، ومن أهم هذه المقترحات فرض ضريبة على مصادر الطاقة الملوثة للبيئة وعلى رأسها النفط، وهذا أدى بدوره إلى

obeikandl.com

اعتراض الكثير من الدول المصدرة للنفط وعلى رأسها دول الخليج العربي، إذ إنها عدّت ذلك إجحافًا بينًا في حقها، فالضرائب التي يفرضها الاتحاد الأوربي على واردات النفط هي ضرائب بالغة الارتفاع، وهذه الضرائب ليست في حاجة إلى زيادة تحت دعوة الحفاظ على البيئة.

وما يهمنا أن نذكره في هذا المقام هو أن موضوع ضريبة الكربون هو موضوع غير محسوم حتى الآن، فهناك الكثير ممن يعارضه، ليس من الدول المصدرة فحسب؛ ولكن في الدول المستوردة ذاتها.

وعلى سبيل المثال فإن صناعة البتروكيماويات في أوربا قد عارضت هذه الضريبة على أساس أنها تضعف ميزتها التنافسية، ورواد هذه الصناعة يعترفون بأن الضرائب الباهظة التي يفرضها الاتحاد الأوربي على النفط ومشتقاته -حتى بدون ضريبة الكربون- قد أضعفت الميزة التنافسية لصناعة البتروكيماويات في أوربا، وجعلتها تحتل المرتبة الثالثة بعد نظائرها في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الولايات المتحدة.

وربما تساعدنا حكاية صغيرة على بيان العلاقة بين البيئة والتجارة:

في المناطق الشرقية الاستوائية من المحيط الهادي تسبح أسراب من سمك التونة بجوار أسراب من أسماك الدولفين الصغيرة، وعندما يتم اصطياد أسماك التونة باستخدام نوع معين من شباك الصيد، تقع أسماك الدولفين في هذه الشباك وتتعرض للموت إن لم يتم إطلاق سراحها، وتضع القوانين الأمريكية الداخلية بعض المعايير المنظمة لعملية اصطياد أسماك التونة بما يضمن عدم تعرض سمك الدولفين لأي خطر، وقد قررت السلطات الأمريكية أن أي دولة لا تتمكن من إثبات أنها تصطاد أسماك التونة وفقًا لهذه المعايير سوف تتعرض لمقاطعة وارداتها من هذا المنتج من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت المكسيك هي الدولة الأكثر تضررًا من هذا الإجراء الأمريكي، فقد تم حظر دخول صادراتها من أسماك التونة إلى الأسواق الأمريكية، وبالتالي تقدمت المكسيك بشكوى رسمية لهيئة فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩١م، وساندها في ذلك عدد من الدول التي تقوم بالعمليات الوسيطة في معالجة التونة ومنها إيطاليا واليابان وإسبانيا وفرنسا.

ولقد توصلت هيئة فض المنازعات في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف إلى حكم قاطع في هذا الخصوص في سبتمبر ١٩٩١م، وينص الحكم على أنه لا يحق للولايات المتحدة الأمريكية

أن تقاطع الواردات المكسيكية من أسماك التونة، بدعوى أن القواعد المكسيكية لاصطياد التونة لا تتوافق مع المعايير الأمريكية الداخلية الخاصة بهذا الموضوع.

وعلى هذا الأساس -يضيف الحكم- فإن أحكام الجات لا تسمح لبلد بأن يتخذ إجراءات تجارية بهدف إجبار الدول الأخرى على تطبيق القوانين الداخلية لهذا البلد، حتى لو كان ذلك لحماية صحة الحيوان أو موارد طبيعية ناضبة.

وهذه القصة تعتبر مثالاً جيدًا على الخطاب الذي يمكن أن تتبناه دول مجلس التعاون الخليجي في حوارها مع دول الاتحاد الأوربي بشأن ضريبة الكربون، وظني أن الخطاب الأمثل هنا هو: «نعم نحن نقتنع بدعواكم من أجل الحفاظ على البيئة، ولكننا -مع ذلك- لا نرى سببًا في أن يكون هذا على حساب مصالحنا، خصوصًا وأننا لم نتسبب في التدهور في مستوى البيئة على النطاق العالمي، وإنما أنتم من تسببتم فيه».

وهناك طرق أخرى غير فرض ضريبة الكربون لحماية البيئة من انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

وإضافة إلى هذا فإن دول مجلس التعاون الخليجي عليها أن تنتبه جيدًا لأحكام اتفاقية الجات في هذا الخصوص، وأن تتعلم

أسلوب اللجوء إلى هيئة فض المنازعات، كما رأينا في القصة السابقة، إذا تعرضت مصالحها للخطر، أو إذا تعرضت إلى إجراء جائر لا يتفق مع روح منظمة التجارة العالمية، وهذا يتطلب أساسًا توفير الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع هذا النظام الاقتصادي المعقد، والمدربة على الاستفادة من مزاياه واستثناءاته إلى أقصى درجة ممكنة.

وأنتهز هذه الفرصة لكي أذكر أن الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة أنشأت أخيرًا مركزًا خاصًا بها مستقلاً عن منظمة التجارة، وهو يختص بمساعدة الدول النامية على الدفاع عن حقوقها أمام جهاز تسوية المنازعات، كما يساعدها على تدريب الكوادر الفنية وإسداء النصيحة فيما يتعلق بحقوقها والتزاماتها، ومن الواجب أن نسارع إلى الانضمام إلى هذا المركز، وهو يضم الآن نحو ٤٢ دولة نامية من بينها مصر والأردن وتونس والمغرب، ويمكن الحصول على معلومات عنه من الإنترنت واسمه Advisory Center on WTO Law واختصارًا ACWL.

وننتقل بعد ذلك إلى موضوع البتروكيماويات، الذي أعتبره الفرصة الأساسية التي تنتظر دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة القادمة.

تعتبر صناعة البتروكيماويات، من الصناعات التي تتمتع فيها دول مجلس التعاون الخليجي بميزة نسبية هائلة على أساس توافر الموارد الطبيعية اللازمة لنمو هذه الصناعة، وكذلك توفر رأس المال الضروري لها.

والاهتمام بالصناعات البتروكيماوية، وتنميتها في دول مجلس التعاون الخليجي، هو أمر يتفق مع التطورات الجديدة في الاقتصاد العالمي والتي جعلت لزامًا على كل دولة أن تبحث عن الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتقوم بتطويرها وتحسينها بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وإضافة إلى هذا فإن التطورات العالمية أيضًا تسير في اتجاه التقليل من أهمية المواد الأولية في الاقتصاد العالمي، فالميزة اليوم ليست لمن عنده مواد أولية أو من يقع جغرافيًا بالقرب منها، وإنما الميزة الأساسية هي التفوق في التقنية. ونتيجة لذلك فإن الجزء الأكبر من القيمة المضافة في أي سلعة أصبح يتعلق بالتقنية وليس بالمواد الأولية أو العمالة الرخيصة. ومن هنا نرى أهمية أن تلتفت دول مجلس التعاون الخليجي إلى صناعة البتروكيماويات في الفترة القادمة، حيث إن ذلك لا يعزز فرصها في التجارة مع العالم الخارجي فحسب؛ وإنما يعبر أيضًا عن انسجام مع الاتجاهات الأساسية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ويعتبر الاستثمار في قطاعات البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي من أجدى الاستثمارات لسببين:

١- البتروكيماويات سلعة ضرورية للأسواق العالمية ولا يمكن الاستغناء عنها.

٢- الطلب على الصناعة البتروكيماوية سوف يظل في زيادة مستمرة على أساس ما سبق أن أوضحناه من أن دخول البتروكيماويات في إطار الجات سوف يقود إلى تخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها للدول الصناعية بنسب تتفاوت بين ٣٢٪ و٤٢٪ من مقدار التعريفة المفروضة قبل جولة أورجواي.

وكما قلنا في مجال الحديث عن الصادرات النفطية، فإن هناك بعض المخاطر التي تتهدد المكاسب التي يحتمل أن تحصل عليها دول مجلس التعاون الخليجي من صادرات المنتجات البتروكيماوية.

وفي مقدمة هذه المخاطر استخدام سلاح الإغراق في مواجهة صادرات البتروكيماويات من دول مجلس التعاون الخليجي بدعوى أن البتروكيماويات العربية تباع في أسواق التصدير بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في أسواقها الوطنية، مما يعتبر إغراقًا محرمًا في الجات.

وعلى أي حال فإن مواجهة هذه المخاطر المحتملة يتوقف على قدرة دول مجلس التعاون على الاستفادة من نصوص منظمة التجارة وأحكامها، وعلى تنسيق مواقفها التفاوضية، وعلى الجهد الذي تبذله في تعظيم قوتها التساومية، والالتجاء عند اللزوم إلى جهاز تسوية المنازعات في تلك المنظمة.

والحقيقة أن التقدم في مجال الصناعة البتروكيماوية منذ أواخر السبعينيات في دول مجلس التعاون الخليجي هو أمر لا تخطئه عين ولا ينكره إلا جاحد، فقد نمت طاقة الإنتاج العربي من نحو نصف مليون طن في أوائل الثمانينيات إلى نحو ١٥,٢ مليون طن في عام ١٩٩٢م في نحو ١٥١ مشروعًا، إلا أن الطريق لا يزال في بدايته ودول مجلس التعاون الخليجي في حاجة إلى تنسيق سياساتها في هذا القطاع بالذات بحيث تسمح بقيام المشروعات الكبرى التي تستفيد من مزايا الحجم الكبير التي تعرف بوفورات النطاق.

إضافة إلى أن التطويرات التكنولوجية المتعلقة بهذه الصناعة تتطلب إنفاق مزيد من الأموال على مجال البحث والتطوير.

أما الترتيبات الإقليمية فإن لها وضعًا خاصًا في إطار منظمة التجارة العالمية، فالمادة (٢٤) من اتفاقيات الجات تنص على أن المزايا التي تمنحها الدولة لدولة أخرى عضو معها في ترتيب

تجاري إقليمي (اتحاد جمركي، أو منطقة تجارة حرة)، لا يشترط أن تمنحها لكل الدول استثناءً خارج هذا الترتيب من مبدأ الدولة الأوْلى بالرعاية، وذلك بشرط رئيسي وهو ألا يجوز أن ترتفع القيود التعريفية التي يفرضها الترتيب الإقليمي على الدول غير الأعضاء فيه عن المستوى الذي كانت عليه قبل قيام هذا الترتيب.

والحقيقة أن الدول الصناعية المتقدمة استفادت من الترتيبات الإقليمية إلى أقصى درجة، وما الاتحاد الأوربي والنافتا (منظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا)، والميركسور Mercusor (منظمة التعاون الاقتصادي لدول أمريكا الجنوبية)، ومنطقة التجارة الحرة للآسيان، سوى نماذج ناجحة على هذا التوجه نحو الانضواء تحت لواء ترتيبات إقليمية تزيد من موقف الدولة التفاوضي في ساحة الاقتصاد الدولي وتجنبها ما قد ينطوي عليه تحرير التجارة من مخاطر وخسائر.

وهذا الاتجاه إلى الدخول في ترتيبات إقليمية هو أكثر إلحاحًا في حالة دول مجلس التعاون الخليجي التي تواجهها -كما أشرت من قبل- تحديات تفرض عليها تنسيق سياساتها خصوصًا فيما يتعلق بمسألة الصادرات النفطية وبصناعة البتروكيماويات.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها دول المجلس في اتجاه تقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها، إلا أن حجم هذه الروابط ما زال

أقل من المأمول فإذا كان حجم التجارة الخارجية لدول المجلس في عام ١٩٩٩م قد وصل إلى ١٨١,٥ بليون دولار، فإن إجمالي حجم التجارة البينية كان متواضعًا بالنسبة إلى هذا الرقم، إذ وصل إلى ١٤,١ بليون دولار، ويعود ذلك -بطبيعة الحال- إلى تشابه الهياكل الإنتاجية لدول الخليج، وتوجه صادراتها إلى دول خارجية، ولكن هذه الحقيقة لا ينبغي أن تجعلنا نتقاعس عن السعي إلى تطوير مجالات التعاون. فهناك مجالات مفتوحة للتعاون في مجال الصناعات التحويلية ومجالات أخرى جديدة.

وبالنسبة إلى قطاع الخدمات فقد شهد نموًا ملحوظاً - خصوصًا في مجال الخدمات المالية والتأمين- في العقد الأخير. ويكفي أن نقول: إن نمو قطاع الخدمات المالية كان معدله ١٩٪ في عام ١٩٩٩م، وهو نمو يستحق الإشادة، خصوصًا وأنه ينسجم مع اتجاه عالمي متنام إلى التحول إلى قطاع الخدمات، فالنمو العالمي في هذا القطاع أسرع منه في قطاع السلع. وبطبيعة الحال فإن مجالات التعاون مفتوحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق خططها وسياساتها الاقتصادية بخصوص هذا القطاع المهم، والذي سوف تزداد أهميته في المستقبل، ويرتبط بذلك العمل على تنمية أسواق المال المحلية من خلال تطوير إدارتها ودمج بعضها واستحداث مؤسسات مالية متخصصة.

أخيرًا يكفي أن نُشير إلى أن مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الذي انعقد بالرياض في ديسمبر عام ١٩٩٩م، وبناءً على دراسات سابقة مستفيضة، قد أقر إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس.

ونحن بدورنا نؤكد على أن سعينا في هذا الاتجاه هو الذي سيثبت جديتنا في مواجهة التحديات التي يفرضها علينا النظام التجاري العالمي الجديد، وهو الضمان الوحيد لتحسين موقفنا التفاوضي لتأمين دخول صادراتنا إلى أسواق الدول المتقدمة، فالتفاوض كمجموعة واحدة يضعنا في موقف أقوى كثيرًا من التفاوض كدول منفردة.

openkandl.com

obeikandl.com

الخاتمة

وفي النهاية لقد حاولت في هذه المحاضرة التركيز على معنى أساسي، وهو أن إمكانيات الاستفادة من النظام التجاري الدولي الجديد، الذي تقع منظمة التجارة العالمية في القلب منه، رهن بقدرتنا على بذل الجهود اللازمة.

فالعالم لن يأتي لنا بمصالحنا على طبق من فضة، والمصالح تتحول إلى قضايا خاسرة إذا لم يكن هناك من يدافع عنها.

ووفقًا لأي تحليل موضوعي، فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يُعد أفضل من البقاء خارجها، والذي يعد بمثابة حكم على النفس بالانعزال والتهميش، البقاء خارج المنظمة سوف يجعلنا نتحمل الآثار السلبية التي سوف تنتج عن تحرير التجارة العالمية -مثل ارتفاع أسعار الغذاء- دون أن نتمكن من الاستفادة من المزايا التي يتيحها النظام الجديد للتجارة، وليس أدل على ذلك من سعي الصين الدؤوب للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية رغم أن المفترض أنها دولة شيوعية.

وأخيرًا، فإن الاقتصاد الدولي يتجه إلى مزيد من التركيز على الميزة النسبية، وإلى المزيد من التخصص، والميزة النسبية في الفترة

obeikandl.com

القادمة لن تكون في وفرة المواد الأولية أو العمالة الرخيصة، وإنما في التكنولوجيا التي تحقق أعلى قيمة مضافة في السلع. وأخشى ما أخشاه أن تكون الأمة العربية غير واعية لهذا التحدي الهائل الذي تواجهه.

إن اتجاه الاقتصاد الدولي إلى الاعتماد على التكنولوجيا يفرض على الحكومات العربية إنفاق مزيد من الأموال على قطاع البحوث والتطوير، وأن تقوم بتوفير قاعدة علمية -على المستوى القومي العربي- للبيانات والمعلومات اللازمة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة وعن احتمالات الاستثمار وحالة العمالة.

وظني أن المجال الأساسي الذي ينبغي أن ينصب عليه العمل العربي المشترك في الفترة القادمة هو مجال التعليم، الذي يحتاج إلى مشروعات كبرى يتم تنفيذها على مستوى الوطن العربي كله، فهذه المشروعات الكبرى هي وحدها التي تستطيع إمدادنا بالكوادر التي تشتد حاجتنا إليها للتعامل مع نظام اقتصادي يزداد تعقيداً، ومع عالم يزداد اعتماداً على المعرفة والمعلومات.

وكما قلت في بداية هذا الحديث، فإن هذا الملتقى العلمي المتميز الذي يجمعنا اليوم، هو خطوة على الطريق الصحيح

للاستجابة إلى التحديات العاتية التي تواجه أمتنا وهي ليست بالقليلة ولا بالهينة.

وفقكم الله إلى ما فيه خير هذه الأمة.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

obeikandl.com

❖ وحدة منظمة التجارة العالمية في سطور

إيمانًا من مركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت بأهمية دوره الحيوي في المساهمة لتحقيق التنمية الشاملة، بادر بإجراء الاتصالات المكثفة مع عدد من المسؤولين والمختصين وذوي الخبرة في شؤون التجارة العالمية، وقد أسفرت تلك الجهود عن إنشاء وحدة منظمة التجارة العالمية WTOU لتكون إحدى الوحدات التابعة للمركز، لتأخذ على عاتقها تقديم الخدمات المتخصصة في التجارة العالمية سواء في مجال التوعية أو الأبحاث العلمية والدراسات الاستشارية والبرامج التدريبية والحلقات النقاشية وورش العمل.

وكان من أهم الخطوات الموفقة والمشجعة للتقدم نحو الأمام، قبول صاحب السمو الملكي الأمير/ طلال بن عبدالعزيز آل سعود الرئاسة الفخرية للوحدة.

وتعتبر وحدة منظمة التجارة العالمية WTOU من الوحدات الأكاديمية الرائدة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي تعنى منذ إنشائها في يونيو ٢٠٠١م بتوفير إحتياجات قطاعات الأعمال الخليجية، وكذلك متخذي القرار في القطاع الحكومي من الخبرات العملية الضرورية في مجال التجارة

الدولية. كما تقوم الوحدة على توفير كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، والعمل على تطوير وتهيئة كوادر وطنية قادرة على متابعة أعمال المنظمة، وانعكاسها على فعاليات دول مجلس التعاون في إطار التزاماتها تجاه المنظمة، مما يزيد العوائد لأكثر ما يمكن ويخفض الخسائر الممكنة لأقل ما يمكن، إضافة إلى تقديم دراسات اقتصادية واستشارات فنية متخصصة حول مواضيع التجارة العالمية في دول المجلس، بناءً على أولويات وطلبات جهات حكومية أو خاصة.

❖ من أبرز أهداف الوحدة:

- توفير كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية من خلال قاعدة البيانات المرتبطة بالهيئات والمنظمات ذات الصلة.
- العمل على تطوير وتهيئة كوادر وطنية قادرة على متابعة أعمال منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على فعاليات دول مجلس التعاون.
- تقديم استشارات ودراسات وورش عمل فنية ذات صلة (اقتصادية - إدارية - مالية - بيئية... إلخ) تتعلق بدول مجلس التعاون.
- المساهمة في تقديم وتطوير البرامج التدريبية.

obeikandl.com

❖ القائمون على الوحدة:

- الرئيس الفخري: صاحب السمو الملكي الأمير/ طلال بن عبدالعزيز آل سعود.
- رئيس مجلس أمناء المركز وعميد كلية العلوم الإدارية: د. ميرزا حسن.
- مدير مركز التميز: د. عادل الحسينان.
- المشرف التنفيذي للوحدة: د. أحمد منير نجار.
- اللجنة التنفيذية للوحدة من أصحاب الاختصاص.

❖ الإستراتيجية المستقبلية:

التركيز على إيجاد الكوادر الفنية الوطنية الخليجية بما يخدم الإستفادة من التزامات دول المجلس تجاه المنظمة واستيعاب المفاوضات المستقبلية في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية WTO.

obeikandl.com